

## نسبة الفقر المدقع تتضاعف في المنطقة العربية

نائب رئيس البنك الدولي محمود محيي الدين: العشوائية سبب فشل السياسات الإصلاحية

لا يزال الفقر من التحديات الرئيسية التي تواجه التنمية في المنطقة العربية، ورغم تراجع معدلاته عالمياً، إلا أنه تضاعف في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بشكل مقلق، وتحتاج مواجهة إلى اتباع سياسات تتسم بالاستمرارية وتقصّد الإصلاح، بغض النظر عن بنفذهما. والتقت "العرب" الدكتور محمود محيي الدين، النائب الأول لرئيس البنك، على هامش ندوة نظمتها كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة حول "جائزة نوبل.. اقتصاد الفقر أم فقر الاقتصاد". وشرح محيي الدين في لقائه التحولات الحاصلة في نسب الفقر في المنطقة العربية، ولماذا أصبح هذا المحدد محرضاً خفياً على الرفض في بعض الدول.



محمّد حماد  
كاتب مصري

يعانون من الفقر المدقع زادت عربياً إلى الضعف من 2.5 بالمائة تقريباً إلى نحو 5 بالمائة، وفق تقديرات البنك الدولي.

ويعدّ الإقليم الاقتصادي العربي الأسوأ في عدم العدالة في توزيع الدخل، إذ يستحوذ أغنى عشرة بالمائة من السكان على نحو ثلثي الدخل القومي، في حين أن العشرة بالمائة الأغنى في أوروبا لا يتجاوز نصيبهم 37 بالمائة وفي الصين 41 بالمائة والهند 55 بالمائة.

## الصين بلا فقراء

أرجع محيي الدين، الفضل للصين في خفض معدلات الفقر المدقع عالمياً، وهذا النموذج جدير بالفوز بجائزة نوبل في الاقتصاد، حيث نجحت بكين في انتشال أكثر من 850 مليون مواطن من حدة الفقر، ووصفه بأنه "امر مذهل". وتستعد بكين لتعلن العام المقبل أنها خالية تماماً من الفقراء، من خلال توفير كساء وغذاء مناسب لكل فرد، ورعاية صحية، وتعليم مجاني في أول تسعة أعوام من المراحل الدراسية.

وأوضح الخبير الاقتصادي أن التجربة الصينية اعتمدت على المؤسسات القائمة منذ عهد ماو تسي تونغ الذي رأس الحزب الشيوعي في عام 1935 في مواجهة الفقر، وليس الاتجاه لهدمها وبناء مؤسسات جديدة. وما عزز من نجاح النموذج الصيني الاهتمام بالسياسات الكلية في مواجهة المشكلة، والتركيّز على الاقتصاد السياسي والبيات وورد الفعل، فضلاً عن إدراكهم لجانب سببوا فيه غيرهم وهو التواصل والإعلام كجزء أساسي من السياسات العامة والإقتصادية.



أفق غائم

بتعظيم الاستثمار في البشر والرعاية الصحية والحوكمة التي تعني فصل المكسبة عن الإدارة والقدرة على أعمال دولة القانون لتعزيز مبادئ الشفافية والإفصاح واستثمار البنية الأساسية والتكنولوجية، ولا تكتمل المنظومة دون أعمال قواعد السوق في توزيع الموارد وأن يكون منظماً ومراقباً بما يحقق عدالة المنافسة.



محمود محيي الدين  
الدول العربية اتبعت  
نموذج الهدم والبناء  
من جديد

وهذه المبادئ والأطر كانت أهم لبنات نجاح تجارب الصين وفيتنام والهند والبرازيل والمكسيك وكولومبيا، مؤكداً أنه عند الحديث عن الفقر لا بد من التوقف عند حدوده فقط، بل لا بد من مراعاة عدالة توزيع الدخل والثروة، وعن مدى مسؤولية الفقير عن فقره ودور المؤسسات الدولية في مواجهة هذا التحدي، كشف أن هناك 163 دولة عضو في البنك الدولي، استفادت نحو 125 دولة من مساعدته، ونجحت نماذج منها الصين واليابان وكوريا، فكان أول طريق سريع في الصين يتمويل من البنك الدولي وأول مطار أيضاً في اليابان وأول قرض لكوريا الجنوبية. وثمة دول أفريقية نجحت وتسير في الطريق، منها رواندا ولديها برنامج مهم جداً لدى البنك، وبروندي تملك برامج، وإن كانت ليست ناجحة بالشكل الكافي، لكن لديها برامج لمواجهة الفقر، والتباين بين الأقران يكمن في الإصرار والإرادة السياسية والتوجه الذي تقوم به الدولة التي ترغب في مواجهة تحدي الفقر.

وشدد محيي الدين على أن النجاح والإخفاق مسؤولية الدول في ظل إتاحة البرامج الإنمائية والتمويلية التي تتيحها المؤسسات الدولية، لأن التنمية قضية وطنية محلية العمل داخل نطاق الدول، لكنها لا بد أن تستخدم كل ما يتاح لها من فرص وبرامج تمويلية من المؤسسات الدولية.

وذكر "العرب" أن التقدم التكنولوجي يفتح آفاقاً جديدة ويمنح فرصاً للتوظيف وتشغيل المشروعات الصغيرة، الأمر الذي يسهم بشكل فاعل في مواجهة الفقر وتوطين التنمية، إذا تم استخدامها بكفاءة، ويعد هذا الاتجاه مصدراً مهماً يواكب متطلبات الشباب ويعزز نمو مشروعاتهم.

رئيسية لرأس المال البشري. ورغم القاعدة الشبابية للعالم العربي، إلا أنه يعاني من أعلى نسبة بطالة في العالم، وصلت إلى 10.6 بالمائة وهي تقرب من ضعف متوسط نسبة البطالة العالمية ومقدارها 5.7 بالمائة، وهي أشد تركيزاً بين شباب العرب وأعلى بين النساء مقارنة بالرجال.

ويحتاج الاقتصاد العربي لخلق 10 ملايين فرصة عمل جديدة كل عام حتى يتصدى لمعضلة البطالة، ومواجهة الفقر، وعلى أن تتاح هذه الفرص وفقاً لسياسات نمو شاملة تعزز من فرص مشاركة النساء في سوق العمل، دعماً للتنمية المستدامة التي لا تفتتت على حقوق الناس أو تهدر تصف طاقتهم البشرية عبثاً.

## عشوائية النموذج

لفت محيي الدين إلى أن عدم اكتمال التجارب في حالات عربية كثيرة سببه العشوائية، ليس عشوائية النموذج المراد تطبيقه لمواجهة التحديات، لكن عندما لا تستقيم عملية تراكم الإصلاح عبر الزمن، بغض النظر عن الاتجاه الذي تتبناه الدول سواء كان اشتراكياً أو رأسمالياً.

واكد أن الدول العربية خالفت في هذا الاتجاه النموذج الصيني القائم على استكمال البناء وتطويره، واتبعت نموذج الهدم والبناء من جديد، وتسببت في الخلف عن ركب التنمية وتفاقم معدلات الفقر.

وللمخروج من هذا النفق والقضاء على الفقر، طالب

توطين عمليات التنمية وانتعاش حياة الأفراد. وأشار نائب رئيس البنك الدولي إلى أن التجربة الصينية من الممكن أن تصبح فرصة تطوعها الدول العربية للاستفادة منها في تعزيز معدلات النمو وتنشيط الاقتصاد والاستفادة من طاقات الشباب، فالعالم العربي لديه نقاش قوة لا بد من الاستفادة منها، حيث تزداد المجتمعات شبابية في هرمها السكاني، فنحو 60 بالمائة من السكان في الدول العربية تحت سن الثلاثين.

ويتزامن ذلك مع ارتفاع العمر في ذات الوقت، وهي أمور إيجابية إذا أحسن الاستعداد لها بزيادة الاستثمار في التعليم والرعاية الصحية كمكونات

ولفت محيي الدين إلى أن الجانب الإعلامي مهم جداً في التأثير على الرأي العام لتقبل الاتجاهات الجديدة، وليس تطبيق السياسات أولاً ثم الترويج لها لاحقاً.

واستخدمت الصين طريق التواصل المباشر، وتمتلك هذه المرونة من القاعدة إلى القمة من خلال البات التواصل في الحزب الشيوعي وتم ذلك بشكل كفاء للغاية.

وحول السلطات المطلقة للحكومات الإقليمية قال محيي الدين إن المسؤولين يؤمنون بأنه كلما ثبت محور السيارة تسارعت إطاراتها وزاد انغلاقها، ومن هذا المنطلق يمتحن حكام الأقاليم سلطات مطلقة، الأمر الذي عزز من

اتجاهات الانحراف والفساد والتعاسف وضعف الكفاءة.

ويفتت أحمد حسين إلى أن هذا الوضع كان له تأثير على سوق العمل حيث شهدت الطبقة الوسطى تغيرات جذرية مهمة في علاقات عملها ومستوى تعليمها وتوجهاتها. فقد كشفت عن تحول قسم مهم من عمالة هذه الطبقة إلى القطاع الخاص بفعل عوامل كثيرة منها ضمور القطاع العام وتدهور قواعد الإنتاجية ثم الشروع في بيعه، واستقطاب القطاع الخاص للعناصر القديمة من كوادر القطاع العام ذات المهارات والخبرات الإدارية والتنظيمية، مع عناصر أخرى حديثة أكثر

تأهيلاً ودرابة وقدرة على التعامل مع معطيات سوق العمل. وعن حالة الوعي الاجتماعي والطبقي للمواقع الوسطى الحضرية وانساق قيمها الاجتماعية كشف أحمد حسين عن عدم وجود تجانس قيمي واضح بين القيم التي تؤمن بها المواقع الوسطى الحضرية. وقال "كشفت البيانات المتاحة عن وجود تضارب وتناقض في ما يتعلق بقيم التعليم والعمل، والتسامح الديني، وقبول الآخر السياسي، والموقف من المرأة، وحرية المنافسة.. إلخ. وهو التناقض الذي يمكن فهمه في إطار تناقض خصائص المواقع الطبقة الوسطى البينية واختلاطها، وفي ضوء تباين مفردات الوعي بالمصالح والأهداف، علاوة على تشتت الانتماءات السياسية والأيديولوجية".

## أبناء الطبقة الوسطى في مصر يصارعون من أجل تفادي السقوط إلى طبقة أدنى



محمد الحماصي  
كاتب مصري

أو الدنيا، ويمثل مشكلة حقيقية بالنسبة لهم يسعون دائماً لتجنبها والإلتام منها.

ويرجع الباحث التغييرات الطبقة في مصر إلى سياسة الانفتاح الاقتصادي ثم محاولات التكيف مع الرأسمالية. وهي التحولات والبرامج التي أصابت المواقع الوسطى في مقتل. وتشدّد على أن هذه التحولات لم تنجح إلا عن خسائر متتالية تواجهها الأسر الوسطى باستمرار منذ منتصف السبعينات حتى الآن.

وأصبحت هذه الطبقة عاجزة عن الوصول إلى الكثير من السلع والخدمات التي كانت لديها قدرة عالية في الماضي على الوصول البسيط إليها. وترك هذا الموقف آثاراً سلبية على القسم الأكبر من الشرائح الوسطى، التي اضطرت للتخلي عن جزء غير صغير من بنودها واحتياجاتها الضرورية. واضطرت إلى التعامل مع الخدمات الخاصة التي استنزفت قسماً كبيراً من دخلها المحدود.

وأظهر مسح أجراه البنك الدولي في 2016 أن الطبقة الوسطى شكلت ما يزيد على عشرة بالمائة من سكان البلاد البالغ عددهم نحو 90 مليون نسمة قبل انتفاضات الربيع العربي مباشرة. وكان الشتاء ممن ينتمون للطبقة الوسطى من بين قادة انتفاضة 2011.

القاهرة - تشهد خارطة الطبقة الوسطى في مصر تغيراً في ملامحها مع تغير طبيعة المنتسبين إليها وانقسامها بدورها إلى طبقات داخلية تسعى كل واحدة منها إلى حماية نفسها من السقوط إلى الطبقة الأسفل. ويبدو تأثر الأوضاع التي شهدتها البلاد منذ ثورة 25 يناير واضحا على هذه الطبقة.

مع ذلك يشير الخبراء إلى أن الأزمة تعود إلى سنوات أقدم وسياسات سابقة وما حدث بعد سقوط نظام حسني مبارك هو في جزء كبير منه تداعيات ومظاهر وليس أسباباً.

ويعرف عن أبناء الطبقة الوسطى أنهم الأعلى طموحاً، والهادفون دوماً لتحقيق "قفزات طبقية"، لكنهم

اليوم ولئن بقي لديهم هذا الطموح إلا أن صراعاتهم تحولت نحو مساعي المحافظة على نفس الدرجة الطبقة وتفادي الانزلاق إلى طبقة أدنى. يؤشر إلى ذلك الباحث أحمد حسين حسن في دراسته "الطبقة الوسطى والتغير الاجتماعي في مصر"، مشيراً إلى أن أبناء الطبقة الوسطى في الغالب الأكثر عرضة للمعاناة من توترات المكانة الطبقة، ويضربهم بشدة ضياع الحدود بين الطبقات، لاسيما مع العمالة

